المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 19نيسان 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

- ارتفاع الفوائد للمرة الأولى منذ 3 سنوات

- ارتفاع بطلبات الحصول على السلاح

- خلال 24 ساعة: متطرفون يهود اقتحموا قبر يوسف وتم إطلاق الرصاص وإصابتهم بجروح طفيفة ومتوسطة

- مرشح اليسار الذي خسر المنافسة على رئاسة فرنسا يكره إسرائيل

- الدعوة الى محاكمة أيمن عودة

"تايمز أوف إسرائيل":

. الحكومة تدرس سحب المخصصات من عائلة منفذي الهجمات العرب في إسرائيل

. شاكيد: أيمن عودة يحرض على العنف والإئتلاف لن يقبل به أبدًا كشريك

"معاريف":

- بينت: السفينة استقرت

- الليكود: بينت كذاب

- اعتقالات في شمال الضفة

- يجب محاكمة أيمن عودة

- غضب اليمين الإسرائيلي على بناء 40 كم من جدار الفصل "إقامة دولة فلسطينية"

- انتحاريهودي قتل فلسطينيا عام 1999 وحكم عليه بالسجن المؤبد

"هآرتس":

- الجيش يحاول منع رفع عدد القتلى في جنين تخوفا من إطلاق النار من غزة

- تنديد بتصريح عضو الكنيست أيمن عودة حول دعوته لأفراد الشرطة العرب برمي السلاح بوجه الاحتلال

- يوسي فرتر يكتب: أيمن عودة ولد متطرفا

- رفيت هخت تكتب: أتفهم ألم أيمن عودة واحتجاجه بمكانه لكن دعوته لأفراد الشرطة رمي السلاح حركة سياسية غير موفقة

- بينت: أعضاء يمينا ملتزمون بالائتلاف الحكومي

- إسرائيل تجري اتصالات مع الفاتيكان لزيارة البابا للقدس

- مسؤولون في الاتحاد الأوروبي تعرضوا للتجسس على هواتفهم من قبل الشركة الإسرائيلية "اس ان او"

* * *

مقالات

"هآرتس": الجيش الإسرائيلي في ديزينغوف: "إهانة عملياتية" ونشاط مخالف للأنظمة

بقلم: ينيف كوفوفيتش

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

سلوك قوات الجيش الإسرائيلي التي وصلت لتعزيز الشرطة في مواجهة عملية إطلاق النار في تل ابيب ذكّرت الكثير من ضباط الجيش بالمواجهة مع موجة العمليات في 2015. في حينه فإن ضخ القوات

العسكرية الى المدينة كان يكتنفه سلسلة مشكلات أدت الى تعريض الحياة للخطر حقاً. حسب اقوال هذه المصادر الرفيعة في الجيش وفي الشرطة التي تحدثت مع "هآرتس" فان المشاهد تكررت ايضا في يوم الخميس الماضي.

في تشرين الاول 2015 شهدت اسرائيل موجة "ارهاب" كانت مختلفة بخصائصها عن ما واجهته منظومة الامن حتى تلك الفترة. لقد حل محل رؤساء منظمات الارهاب وقوائم المطلوبين في تلك الفترة شباب فلسطينيون من الضفة ومن شرقي القدس لم يكونوا معروفين للأجهزة الأمنية، ولم يكونوا مدعومين من قبل تنظيمات ارهابية ولم يتعرضوا لدعاية متطرفة في المساجد، ونفذوا العمليات بواسطة اسلحة مما كان يتوفر لديهم مثل سكاكين المطبخ والمقصات، وبواسطة سياراتهم الخاصة.

ايضا في حينه، مثلما هي الحال الآن، تقرر تعزيز الشرطة بمئات جنود الجيش الاسرائيلي من وحدات خاصة بحيث يتجولون في الشوارع في محاولة لإحباط تنفيذ عمليات، كخطوة سريعة لاعادة الشعور بالأمن في اوساط المواطنين.

في 22 تشرين الاول 2015، في اطار هذه النشاطات، كان جنديان من وحدة مختارة ينويان الصعود في حافلة في القدس في مهمة حماية. في تلك الفترة لاحظا شخصاً مشبوهاً وهو ينزل من الحافلة. وبعد نقاش فيما بينهم تولد لديهم الشك بأن هذا الشخص هو مخرب. احد الجنود اطلق النار عليه، ونتيجة لاطلاق النار قتل على الفور. فقط بعد فحص أولي تبين أن الامر يتعلق بمواطن اسرائيلي اسمه سمحا حودادتوف، وهو مهاجر من جورجيا، خدم في الناحل الاصولي وعانى من اعاقة في الكلام.

هذا الحادث عاد الى ذاكرة جميع الضباط الكبار في الجيش الإسرائيلي الذين خدموا في تلك الفترة، عندما شاهدوا في الايام الاخيرة سلوكاً غير مسؤول، حسب رأيهم، لقوات الشرطة والجيش الاسرائيلي والشاباك في شوارع تل ابيب اثناء مطاردة المخرب الذي نفذ العملية.

"حقيقة أننا أنهينا هذه الحادثة بدون قتلى بنيران قواتنا هذا من حسن الحظ وليس أي شيء آخر"، قال للصحيفة مصدر امني رفيع شارك في النشاطات في تل ابيب. "لا أحد يعرف ما الذي يحدث هناك. جنود ومواطنون كانوا يركضون وهم يحملون السلاح الى بيوت السكان. وقد كانوا يركضون وهم مسلحون وراء مدني بين الازقة دون أن يعرف أحد عن الآخر. هذا كان اهانة من ناحية تنفيذية ومن كل ناحية اخرى."

بعد بضعة اشهر على اطلاق النار على حودادتوف نفذ "المخرب" نشأت ملحم عملية إطلاق النار في ديزنغوف في تل ابيب. ايضا في حينه بدأ يركض في شوارع تل ابيب رجال امن مسلحون بصورة عرضت للخطر حياة المواطنين. بعد هذه الاحداث بدأ عمل طاقم مشترك لجميع الجهات الامنية بقيادة قسم

العمليات في الجيش الاسرائيلي، الذي كان من شأنه صياغة اجراءات واضحة لربط قوات الشرطة والجيش بالمجال المدني.

تم تحديد التعليمات طبقاً لقانون الصلاحيات في حدث طوارئ مدني ومساعدة الجيش الاسرائيلي في حماية المواطنين. حسب القانون في اسرائيل فان الحدث الذي يجري داخل اراضي اسرائيل وفيه يكون مطلوب تدخل الجيش سيكون ذلك تحت المسؤولية القيادية لضابط الشرطة الاعلى في المنطقة، قائد لواء أو قائد المنطقة. فقط في ظروف محددة وفي حالة أن الشرطة لا تستطيع تنفيذ المهمة مثلما في احداث الكوارث الطبيعية والحرب فان المستوى السياسي مخول بنقل المسؤولية الى جهة عسكرية. ولكن عملية مثل التي حدثت في تل ابيب لا تحتاج مثل هذه الخطوة المتطرفة، لذلك فان المهمة كانت تحت مسؤولية لواء تل ابيب في الشرطة. حيث قائد اللواء وقائد المنطقة هما قادة الحدث. "لقد تم وضع قواعد عمل واضحة في حالات كهذه"، قال مصدر امني سابق كان عضوا في الطاقم الذي تم تشكيله لوضع قواعد العمل. "هناك تقسيم منظم وواضح للوظائف، الامر الذي لم يكن في هذه الحادثة."

يدعي الآن ضباط كبار في شرطة اسرائيل وفي الجيش الاسرائيلي بأن كمية قوات الجيش والشاباك والشرطة التي وصلت الى ساحة العملية كانت كبيرة الى درجة غير ضرورية وبصورة صعبت على النشاطات. تم استدعاء جنود من وحدات خاصة الى المكان وصلوا مباشرة الى ساحة العملية، خلافا للاجراءات التي تقول إنه يجب استدعاء القوات التي هي ليست جزءا من الشرطة الى نقطة استعداد بعيدة، واعطاء المشاركين احاطة حول الحادثة، وأن يضاف الى كل قوة خارجية ضابط شرطة يعمل كرجل اتصال مع القيادة التي تدير الحدث.

"هم لا يمكنهم أن يكونوا مستقلين على الارض"، قال المصدر نفسه. "يجب اعطاء تعليمات لهم وارسالهم لتنفيذ مهمة واضحة. يجب الحرص على أن يكون لديهم زي عسكري وعلامات تشخيص معروفة للجميع، هناك اجراءات ربط واضحة. ما الذي كان سيحدث لو وصل الى ساحة العملية جندي معه سلاح مع قذيفة؟ هل يمكن الاعتماد على مقاتل دورية يعتقد أنه كان يدخل الى مستودع أن لا يقرر اطلاق قذيفة؟ ما حدث في تل ابيب هو حدث يجب على شخص أن يقوم بالتحقيق فيه، لأننا ما نزال في ذروة الارهاب هذه ويمكن أن يكون هناك حادث مشابه بعد ساعة."

وصف مصدر عسكري كبير شارك في ادارة الحدث في تل ابيب الخطر في وضع فيه يقوم اشخاص مسلحون بملابس مدنية بالبحث عن مطلوب مسلح بملابس مدنية. "في هذه المنطقة يعيش جزء من الجنود الشباب في الخدمة الدائمة من الجيش والشاباك الذين يذهبون للدراسة"، قال المصدر. "خلال

دقائق مئات الجنود في الخدمة الدائمة والجنود الذين يعيشون في المنطقة خرجوا من بيوتهم بملابس مدنية وهم يحملون السلاح وبدأوا يركضون في الساحات من اجل اطلاق النار على المخرب. حتى ذلك الوقت لم يعرف أي أحد كيف كان شكل المخرب. الجميع بحثوا عن شخص بملابس مدنية ويحمل مسدسا في الوقت الذي فيه في تلك المنطقة كان يتجول مئات الاشخاص الذين يستجيبون لهذا الوصف. لم يكن يجب أن يكون الامر هكذا. لا يمكن أن يكون هناك حدث كهذا بدون سيطرة من القيادة."

الخطأ في التشخيص ليس هو الخطر الوحيد. "الحديث هنا يدور عن مواطنين واطفال يوجدون في المنطقة. تعالوا نتخيل وضعا يشخص فيه الجنود مخرباً يقف في منتصف شارع ديزنغوف، ماذا سيحدث عندها؟ سيطلقون النار في الشارع؟ من الذي سيطلق النار؟ كم شخصا سيطلق النار؟ ماذا سيطلقون؟ لا أحد يعرف من يطلق على من، وهذا الحدث يمكن أن ينتهي بعشرات القتلى والمصابين"، قال ضابط سابق في الشرطة كان مشاركا في كتابة برامج عملياتية مشتركة للشرطة والجيش.

الانتقاد في الجيش الاسرائيلي موجه، من بين جهات اخرى، الى المستوى السياسي الذي ضغط على تعزيز قوات الشرطة والشاباك في محاولة البث للجمهور بأن الحدث تحت السيطرة. وحسب اقوال جهات عليا في شرطة اسرائيل فانه ليس الشرطة هي التي طلبت التعزيز من الجنود لصالح ملاحقة المخرب. في الساحة كان هناك مئات رجال الشرطة وجنود وحدة حرس الحدود الخاصة ووحدات شرطة خاصة اخرى، بمساعدة جنود حرس الحدود الذين يعرفون التصرف عملياً في المجال المدني. هدف التعزيز حسب هذه المصادر كان اظهار حضور زائد وليس القاء القبض على المخرب.

"بدلا من ملاحقة المخرب نشأ وضع انتقل فيه جل الاهتمام الى محاولة السيطرة على القوات التي تدفقت الى هناك"، قال ضابط كبير في الشرطة. "جنود بدون تجربة في المجال المدني عملوا هناك مع ضباطهم الذين هم في جيل لا يزيد على 24 – 25 سنة، والذين هم انفسهم ليست لديهم تجربة. قرار التعزيز، كم وكيف، يجب أن يبقى في يد شرطة اسرائيل. ومحظور أن تكون هناك اعتبارات اخرى اثناء النشاطات العملياتية، وبالتأكيد اثناء محاولة القاء القبض على مخرب مسلح كان يركض في مركز المدينة."

"المخرب لم يتم القاء القبض عليه خلال دقائق، وكان واضحا أن الحدث سيستمر طوال الليل وربما سيستمر لايام"، قال للصحيفة ضابط رفيع في جهاز الامن قاد عمليات كبيرة لاحباط تنفيذ عمليات ارهابية داخل اسرائيل وخارجها. "كان يجب في لحظة معينة تجميد الوضع واعطاء الاوامر لجميع الاطر بأن يرتدوا الزي الرسمي ووضع علامات فارقة. قبعة الشرطة غير كافية، حتى المخرب يمكنه شراءها من البسطة. يجب أن تكون هناك تعليمات واضحة بأن من لا يرتدي الزي العسكري يجب عليه مغادرة

المنطقة. وكل رجال الامن الذين صادف تواجدهم هناك كان يجب ببساطة أن يقال لهم أن يعودوا الى البيوت."

ضابط في وحدة خاصة ويعمل بصورة سرية في المجال المدني تطرق للتغطية الاعلامية للحدث التي أدت الى انتقادات. حسب اقواله فان الذنب في كشف المقاتلين ليس هو ذنب المراسلين. "لا يمكن القاء المسؤولية على مراسل بعينه. يُحضرون الى هناك وحدات خاصة ومستعربين وجنوداً، الذين اذا كشفنا عن هويتهم يمكن أن تكون هناك مشكلة، لا أحد قال لهم أن يأتوا وهم يضعون الاقنعة على وجوههم أو يحاولوا اخفاء وجوههم بطريقة معينة. الجميع الآن ينتقدون وسائل الاعلام، وربما يوجد في ذلك الكثير من الحق. ولكن عندما تصل الى منطقة في مركز تل ابيب فأنت تعرف أن كل ولد عمره 13 سنة يمكنه التصوير والتنزيل في "تك توك". المسؤولية هي مسؤوليتك، عندما تُدخل الى هناك جنوداً يكون محظورا كشفهم."

التعاون بين الاجهزة الامنية في اسرائيل، لا سيما بين الجيش والشرطة، هو موضوع طرح اكثر من مرة في تقارير مراقب الدولة. في جميع التقارير التي فحصت احداث كان مطلوباً من الجهتين العمل معاً، مثل كارثة الحريق في الكرمل والاستعداد لكارثة طبيعية أو خروقات كبيرة للنظام، تم توجيه الانتقاد بسبب عدم التنسيق بينهما. في التقرير الذي فحص سلوك جهاز الانقاذ في كارثة الكرمل كتب أنه "لم نجد أن الشرطة والجيش قد نفذا تقديراً مشتركاً للوضع لكل الاجهزة المشاركة في معالجة الحدث". ايضا في موضوع وسائل الاعلام في الوقت الحقيقي بين القوات المختلفة كانت هناك اخطاء. والمراقب اشار الى متخذي القرارات بأنه يجب على الفور اقامة "منظومة راديو وطنية مشتركة وموحدة لجميع جهات الطوارئ والانتقاذ، التي تسمح بالاتصال المستمر بين الاجهزة في حالة الطوارئ وفي حالة كارثة عامة، دون الاعتماد على منظومات اتصال شركات الهواتف المحمولة. ولكن حتى الآن هذا الدرس لم يطبق."

"كان من الصعب جداً فهم من يوجد في منطقة الحدث، وكم هي الساحات وما هو الوضع على الارض"، قال للصحيفة مصدر طبي كبير كان في ساحة الحدث. "كان هناك الكثير من التقارير التي لم تكن صحيحة، والكثير من الشائعات ولم يكن بالامكان معرفة ما هو صحيح وما هو غير صحيح. الجهات الطبية ببساطة ركضت بين نداء ونداء ولم يتم اطلاعها على التحديثات ازاء جميع القوات التي عملت. هذا كان حدثاً غير بسيط بالمطلق، ويجب علينا الفهم بأن هذا يمكن أن يكلفنا حياة البشر. في هذا الوضع كان من الصعب جدا الوصول الى المصابين في وقت حاسم وإنقاذهم."

في الجيش الإسرائيلي وفي الشرطة ينوون تشكيل طاقم مشترك بحيث يفحص سلوك القوات وأداء

القيادة العليا في الحدث. ضمن أمور اخرى تقرر إعادة فحص أي القوات يمكنها الوصول الى حدث أمني في الساحة المدنية، وهل يمكن السماح للجنود بالعمل بصورة عملياتية في منطقة مدنية مأهولة، وكيف يمكن جسر الفجوة بين قدرة جندي تم اعداده لمواجهة عدو في ميدان معركة ووضع سيعمل فيه امام مخرب في محيط مدني.

* * *

"واي نت": خطتان أمام الجيش للقضاء على المقاومة في جنين

بقلم: رون بن يشاي

ترجمة: عبير شهاب\ مركز أطلس للشؤون الاسرائيلية

إن تركيز قوات الأمن في جنين، في الأيام الأخيرة، لا ينبع فقط من كون جزء كبير من منفذي العمليات الأخيرة منها، ولكن لأن منطقة جنين أصبحت جيبًا عنيفًا بالأسلحة والذخيرة، فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة عليها.

لقد انسحبت السلطة الفلسطينية بالفعل من هذا الجيب بعد عدة محاولات فاشلة من قِبل قوات الأمن الفلسطينية لفرض القانون والنظام هناك. كان من الواضح (حتى قبل موجة العمليات الحالية) أن على الجيش الإسرائيلي وجهاز "الشاباك" العمل في هذه المنطقة بطريقة منهجية وواسعة النطاق لعدة أسابيع، لمنع ما حدث بالفعل.

منذ ظهور البنية التحتية المليئة بالسلاح لحركة الجهاد الإسلامي وحماس في المدينة، وأيضًا في القرى المجاورة؛ فإن هذا الجيب مسؤول عن العمليات التي نشهدها مؤخرًا، بالتوازي مع موجة "المقلدين" التي نشهدها أيضًا في الموجة الحالية.

في الأيام الأخيرة، تم إحباط ما لا يقل عن 12 خلية منظمة، معظم هذه الخلايا التي شكلتها حماس والجهاد الإسلامي، جاءت من منطقة جنين، ممّا يبيّن للمؤسسة الأمنية أنه من الضروري التعامل ليس فقط مع خط التماس وجمع المعلومات الاستخبارية الوقائية بطرق مختلفة، ولكن أيضًا مع منطقة جنين، التي تشبه المولد الذي ينتج أكثر من الهجمات المسلحة.

تتطلب جنين وضواحيها معالجة جذرية، وهناك مخططان محتملان لذلك: المخطط الأول هو سيطرة قوات برية كبيرة من الجيش الإسرائيلي على جنين ومخيم اللاجئين والقرى المحيطة بها، واعتقال الأشخاص المطلوبين، واكتشاف الأسلحة والذخائر وجمع المعلومات الاستخبارية، ثم من المُمكن الخروج من المنطقة تدريجيًا دون خوف من إعادة الاشتعال في وقت قصير، وقد تم تنفيذ مثل هذه الخطة في عملية "السور الواقي" عام 2002.

لهذه الخطة العديد من المزايا؛ أولًا: ستجبر المقاومين على الاختباء والهرب، وهكذا لن يستطيعون تنفيذ العمليات بحرية. ثانيًا: وجود الجيش الإسرائيلي وجهاز "الشاباك" في مخيم جنين، وفي القرى المجاورة، سيخلق احتكاكات تدفع المقاومين إلى الخروج بأسلحتهم ومواجهة جنود الجيش الإسرائيلي. بقاء الجيش الإسرائيلي في قلب الجيب ينتج أيضًا قدرًا كبيرًا من المعلومات الاستخبارية عالية الجودة بشكل متزايد، يُمكن على أساسها إحباط العمليات طويلة الأجل أيضًا.

مساوئ مثل هذه العملية، التي تتخذ شكل "درع واقٍ"، هي الخسائر العديدة في كلا الجانبيْن، بما في ذلك وقوع ضحايا مدنيين. وقوع ضحايا مدنيين فلسطينيين يُمكن أن يخلق شغفًا بالثأر ورغبة في الانتقام، قد تؤدي أيضًا لانتفاضة شعبية كبيرة على غرار الانتفاضة الثانية. وفي الوقت نفسه، فإن وجود إصابات في صفوف قوات الأمن الإسرائيلية، ستثير انتقادات وضغطًا سياسيًا على الحكومة لوقف العملية أو تقليصها.

أما المخطط الثاني، يتم تنفيذه عبر ثلاث قنوات:

-القناة الأمنية: إقامة مداخل ومخارج لقوات خاصة تقوم باعتقال المطلوبين وفق معلومات استخبارية، يتم جمعها من قِبل "الشاباك" والجيش الإسرائيلي. يتم إقامة الحواجز على حين غرة، وتبقى القوات في المنطقة لبضع ساعات. في بعض الأحيان، يتم تنفيذها خلال النهار وذلك لتحطيم الصورة التي خلقها المقاومون، بأن الجيش الإسرائيلي يخشى اقتحام مخيم جنين، ممّا منحهم إحساسًا بالأمن وهم داخل المخيم، لأنهم يدخلونه عقب أيّ اشتباكات يخوضونها مع قوات الجيش.

-القناة المدنية: فرض قيود على دخول عرب الداخل المحتل إلى منطقة جنين للتسوق والعلاجات الطبية. في الوقت نفسه، تقييد خروج رجال الأعمال الفلسطينيين من جنين إلى إسرائيل. تشكل هذه القيود ضربة لاقتصاد وسبل عيش معظم سكان جنين، وتفترض المؤسسة الأمنية أن الضغط الاقتصادي يترجم

في نهاية المطاف إلى ضغط العائلات والأهالي في منطقة جنين على المقاومين، مطالبين بالامتناع عن تنفيذ العمليات، لأنها تضر باقتصاد ورفاهية سكان جنين.

-القناة الثالثة هي "الجزرة": تواصل إسرائيل السماح للعمال من جنين وشمال الضفة بدخول إسرائيل لتقليل الأضرار التي لحقت بحياة مئات الآلاف من الفلسطينيين من ذوي الدخل المنخفض.

هذا المخطط سيخلق حالة من عدم اليقين بين المقاومين ويسمح لقواتنا بمفاجأتهم؛ مرة بعد مرة، ليلة بعد ليلة، يومًا بعد يوم. كما سيحصل الجيش على معلومات استخباراتية من خلال اعتقال المطلوبين واستجوابهم، ثم في اليوم التالي اعتقال مطلوبين آخرين وفقًا للمعلومات التي سيقدمها المعتقلون؛ وهذا يسمح لنا بالحصول على معلومات استخباراتية دون تعريض قواتنا للخطر.

في الوقت نفسه، يؤدي هذا النشاط أيضًا إلى الضغط على السكان، ممّا يؤثر على المقاومين، والأهم من ذلك أنه لا يسمح للمقاومين بتحديد مواقع للجيش الإسرائيلي وشرطة الحدود وإعادة التخطيط من أجل ضرب القوات الموجودة داخل المخيم بشكل دائم. كما تجبر هذه الحواجز المقاومين على الاختباء والفرار، وبالتالي لا يتمتعون بالحرية في تنفيذ العمليات والتخطيط لها.

من المهم جدًا محاولة تجنب قتل المدنيين، لأن هذا قد يشعل المنطقة ويثير انتفاضة شعبية، هذا حبل رفيع يحتاج الجيش لمعرفة كيفية السير عليه. إذا نجح هذا المخطط (كما تتوقع المؤسسة الأمنية) في تحقيق النتائج المرجوة؛ فقد لا تكون هناك حاجة لعملية "السور الواقي" على الإطلاق.

* * *

"إسرائيل اليوم": لبينيت: الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى تجديد الروح القتالية

بقلم: أودي لابل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

تقول الأساطير إن رؤساء الحكومات الذين وجدوا جيشاً "غافياً"، غير مبادر، جيشاً انشغل قادته بقدر أكبر بما سمّاه دافيد بن غوريون "الحياة المهنية"، وبقدر أقل بـ "النزعة الأمنية"، إنما أرادوا العثور على "محمية طبيعية" بديلة أدت مهامها بشكل مختلف تماماً وجرّت الجيش الإسرائيلي كله.

الأسطورة الأولى التي تستجيب لهذه القصة تنسب إلى الوحدة 101 لأريل شارون، وداني مات، ومئير هرتسيون ورفاقهم. وهي حدة أقيمت بعد سلسلة إخفاقات متواصلة للجيش الإسرائيلي، نفذت عمليات رد، ورغم فترة أدائها القصيرة فإنها خلقت نموذجاً من الإيمان العميق بعدالة الطريق وبروح قتالية ومعايير عالية للتنفيذ وسعي للاشتباك، ونقلت عدوى النار الحامية وقيمها القتالية إلى الجيش كله.

الأسطورة الثانية التي تستجيب لهذه القصة تنسب لحملة "السور الواقي". في تلك الحملة، اضطر رئيس الوزراء شارون لاحتواء عمليات إرهابية ونثر شعارات بروح "القوة في ضبط النفس"، إذ إنه تلقّى جيشاً تعباً وبيروقراطياً، إلى أن عثر على بضعة قادة ألوية أوضحوا له بأنهم هم "اريلشارونيينه" في الجيش الإسرائيلي.

أما الحقيقة فأكثر تعقيداً؛ فلا الـ 101 ولا قادة الألوية في "السور الواقي" كانوا ليقوموا عفوياً لو لم يعرفوا بأن هناك من يبث رسالتين فوقهم في القيادة العليا (بن غوريون، اريل شارون): الأولى، توقع لا مساومة فيه بتغيير الاتجاه الذي تسير عليه المنظومة الأمنية، والإيضاح بأن الترفيعات الآن ستتم بناء على اعتبار حصري لمقياس واحد: هزيمة الإرهاب والنجاح العسكري. والثانية: الإسناد؛ فأعمال الـ 101 التي كان بعضها موضع خلاف في حينه، وبالتأكيد حملة "السور الواقي"، ما كانت لتحصل بتصميم لو لم يعرف المقاتلون بأن فوقهم أشخاصاً معهم حتى بعد عودتهم إلى قواعدهم، مهما تعرضوا للتنديد الجماهيري أو تنديد الدولة.

بشكل مشابه، تلقى نفتالي بينيت منظومة أمن تذكر بتلك التي حاول عبثاً بن غوريون وشارون استخدامها: معقدة، غير مدربة، غير خبيرة، وخصوصاً منظومة يقف على رأسها من لا يتحلون بالمبادرة. يقف على رأس الجيش رئيس أركان أدمن العلاقات العامة منذ بداية ولايته، فقد بادر إلى خطة "تنوفا" وهي حملة أطلق عليها عدة أسماء من مصنع المستشارين الترويجيين الذين من حوله مثل "جيش فتاك"، "ورشة نصر" وغيرها. إلى جانب إلغائه خيارات المبادرات، أدخل الجيش إلى نموذج تكنولوجي ثابت عديم قدرات الردع أو الحسم.

على رئيس الوزراء بينيت، الذي ادعى في حينه بأن مقاتلي الجيش الإسرائيلي "يخافون من قذيفة الهاون أكثر مما يخافون من السنوار"، أن يقوم بما فعله بن غوريون أو شارون، فهذان وجدا هيئة أركان تعبة تعارض المبادرات، وجنرالات يفضلون الاحتواء والامتناع عن العمل من خارج الصندوق وأخذ مخاطرات. في الجيش الإسرائيلي وفي صفوف القيادة الوسطى اليوم ضباط آخرون، عليه أن يعثر عليهم ويبني 101

خاصته، يتحدث معهم، يمكّنهم ويجدد فيهم روح الجيش، فهم الذين سينفذون "السور الواقي 2" عند الحاجة، وهم الذين سيعمل هو على تقديمهم لمقدمة المنصة.

إذا لم يفعل هذا فسنحصل على مزيد من الأمر ذاته من الوهن والامتناع: المزيد من ضباط الحرص على "اقعد ولا تفعل شيئاً"، والحرص على التقاعدات و"أساساً إنهاء الولاية بسلام" بدون لجان تحقيق وبدون تحقيق الهدف، ألا وهو الأمن.

* * *

"يديعوت أحرونوت": عدو واحد وغرفة مشتركة.. هل تجرؤ إسرائيل على دخول مخيم جنين؟

بقلم أليئور ليفي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

لقد كانت مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية دوماً ومنذ الأزل معاقل إرهاب، ومخيم اللاجئين في جنين الذي وقف دوماً على رأسها، أصبح بالنسبة للفلسطينيين رمزاً للمقاومة في أثناء حملة "السور الواقي"، قبل عشرين سنة بالضبط.

في العقدين الماضيين، نزل مخيم اللاجئين في جنين من عظمته. بعد أن انتهت الانتفاضة الثانية، شعر مسلحو كتائب شهداء الأقصى أنهم دحروا وراكموا أحاسيس إحباط ومرارة حين رأوا كيف انخرط نشطاء كبار مثلوا الذراع العسكرية لحركة فتح في أجهزة الأمن الفلسطينية.

أصبح مخيم اللاجئين في جنين عملياً أرضاً خارج السيطرة بالنسبة للسلطة الفلسطينية، التي قلما فرضت فيه حوكمتها. والفراغ السلطوي والفقر والبطالة، كل ذلك أدى بشبان فلسطينيين كثيرين إلى الارتباط بالمسلحين، الذين استغلوا في العقد الأخير قوتهم أساساً في المجال الجنائي: تهريب السلاح، والسرقات، وتجارة المخدرات. إن التعاظم الكبير للمسلحين في مخيم اللاجئين وقع من خلال تهريبات متصاعدة للسلاح من إسرائيل إلى الضفة الغربية في السنوات الأخيرة، عبر ثغرات عديدة في الجدار في هذه المنطقة من خط التماس. وضخ هذا السلاح إلى جنين القريبة جغرافياً من أم الفحم.

جائحة كورونا ساعدت في تعاظم القوة

بالتوازي، بدأت حماس والجهاد الإسلامي تحقق سيطرة في المخيم، وأقامت نشاط أذرعها العسكرية هناك دون عراقيل تقريباً، وبخاصة عندما أدت أزمة كورونا في العام 2020 بالجيش الإسرائيلي إلى تقليص أعمال الاعتقال التي كان يقوم بها إلا إذا كان الحديث يدور عن قنابل موقوتة.

وساعد انعدام الحوكمة الجماعات المسلحة في مخيمات اللاجئين لتحسين قدراتها العسكرية. بشكل شاذ وخاص، في داخل مخيم جنين تنفذ الأذرع العسكرية بشكل دائم تدريبات للنشطاء في مسارات مختلفة. قوات الجيش الإسرائيلي التي تدخل المخيم تصطدم بالنار التي تنفذ في ظل الهجمات، وهذا واقع ليس موجوداً في أي من مخيمات اللاجئين الأخرى في الضفة، حتى عندما يكون فيها تبادل للنار.

وثمة ظاهرة مميزة ونادرة أخرى، وهي شراكة المصير بين الفصائل المختلفة. بخلاف الخصومات بين فتح وحماس والجهاد الإسلامي الدائرة في الخارج، فالمسلحون داخل المخيم يقاتلون كتفاً بكتف ضد قوات الجيش الإسرائيلي. من ناحيتهم، مخيم جنين الذي يعد رمز عزة بالنسبة لهم، يسبق انتماءهم التنظيمي وفكرهم السياسي. وثمة أمر آخر يوحد الجميع، وهو الكراهية اللاذعة للسلطة الفلسطينية، ومؤسساتها وما تمثله، إلى جانب رغبة شديدة في القتال ضد إسرائيل في كل سبيل، ومرغوب فيه بالسلاح الناري.

تعمل إسرائيل في مخيم جنين مرات عديدة من خلال وحدات مستعربين بسبب تعقيدات الدخول الصاخب إليه. استوعب مسلحو المخيم هذا وبدأوا يطبقون أساليب نسخت من قطاع غزة. مثال على ذلك، إقامة غرفة عمليات مشتركة لكل الأذرع العسكرية في المخيم.

تدخل غرفة العمليات المشتركة في العمل في اللحظة التي يكون فيها دخول لقوة من الجيش الإسرائيلي إلى المخيم أو لواحدة من القرى المجاورة له، وتُخرج المسلحين إلى الميدان من خلال رسائل على "الواتساب" أو "التلغرام". إضافة إلى ذلك، تحتفظ غرفة العمليات بمنظومة من المراقبين الذين من مهمتهم أن يصوروا ويلاحقوا ويشخصوا كل حركة مشبوهة في المنطقة، سواء كانت علنية لقوات الجيش الإسرائيلي تدخل إلى المنطقة، أو لسيارة فلسطينية غير معروفة يشتبه فيها على الفور كسيارة مستعربين. كل حركة كهذه يبلغ عنها في مجموعات "الواتساب". وفي مثل هذه الحالة، يُرسل أناس لوقف السيارة واستيضاح سبب دخولها إلى المخيم.

المسلحون في المخيم المكتظ يعملون على شكل وحدات صغيرة، كل منها تتشكل من 20 – 25 شخصاً. وكل وحدة مسؤولة عن منطقة معينة وتعمل فيها، وأحياناً تعزز بواسطة رجالها مناطق أخرى توجد فيها مواجهات مع قوات الأمن.

رغم كثرة المنظمات، يمكن تسجيل بضع شخصيات مركزية تدير ما يجري في المخيم. بسام السعدي يقف على رأس تنظيم الجهاد الإسلامي داخل المخيم، وهو يعد اليوم واحداً من قادة الجهاد الإسلامي في الضفة. أما كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، فيقودها جهاد أبو الكامل، فيما ينظم نشاطات حماس داخل المخيم (والتي تعد هناك تنظيماً أقل سيطرة) هو جمال أبو الهيجا المحتجز في إسرائيل، ولكنه يتابع ما يجري في المخيم حتى وهو خلف القضبان.

300 دولار للعملية

"أنزلت حماس رأسها في جنين بعد الحرب في غزة، وأخذنا الصدارة"، يروي لـ "يديعوت أحرونوت" ح، وهو ناشط جهاد إسلامي مكث في السجن الإسرائيلي سنوات طويلة. شرح ح. بأن حماس باتت في السنة الأخيرة تساعد في تمويل النشاط العسكري للجهاد الإسلامي الذي يستخدم هذا التمويل لشراء وسائل قتالية وتنفيذ عمليات.

للجهاد الإسلامي ما يكفي من التمويل لخلق تسعيرة عمليات تنشر على شبان المخيم، حتى لو لم يكونوا متماثلين مع التنظيم. "يعطونهم عرضاً يصعب رفضه: خذ سلاحاً واخرج لتطلق النار على قوة للجيش الإسرائيلي. إذا نجحت في المس به فتحصل على 300 دولار. إذا خرجت، وأطلقت النار ولم تصب، تتلقى جائزة ترضية بـ 100 دولار.

في الأشهر الأخيرة، حاولت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية فرض النظام داخل مخيم اللاجئين وتنظيفه في حملة كبيرة خطط لها لأشهر طويلة. وسرعان ما أدركت السلطة الفلسطينية بأن مخيم اللاجئين هذا أكبر من قدراتهم، وانتهت حملة بنجاح جزئي جداً، بل هناك من سيقوم بفشل ذريع. يبدو أن الطريق الوحيد لإعادة الهدوء في المخيم لعدة سنوات إلى الأمام هو حملة عسكرية إسرائيلية عنيفة، غير أن مثل هذه الحملة العسكرية إذا ما خرجت إلى حيز التنفيذ ستجر بالتأكيد قطاع غزة إلى المعركة أيضاً.

* * *

"هآرتس": بعد عملية تل أبيب.. محافل الأمن الإسرائيلي: كشف "المستور" وتعرضنا للإهانة

بقلم ينيف كوفوفيتش

ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث

سلوك قوات الجيش الإسرائيلي التي وصلت لتعزيز الشرطة في مواجهة عملية إطلاق النار التي حدثت في تل أبيب، ذكّر الكثير من ضباط الجيش بالمواجهة مع موجة العمليات في 2015. في حينه، كان ضخ القوات العسكرية إلى المدينة يكتنفه سلسلة مشكلات أدت إلى تعريض الحياة للخطر. حسب أقوال هذه المصادر الرفيعة في الجيش والشرطة التي تحدثت مع "هآرتس"، فإنها مشاهد تكررت أيضاً الخميس الماضي.

في تشرين الأول 2015 شهدت إسرائيل موجة إرهاب كانت مختلفة بخصائصها عن الإرهاب الذي واجهته منظومة الأمن حتى تلك الفترة. في تلك الفترة، حل محل رؤساء منظمات الإرهاب وقوائم المطلوبين شباب فلسطينيون من الضفة وشرقي القدس لم يكونوا معروفين لدى لأجهزة الأمنية، الذين لم يكونوا مدعومين من قبل تنظيمات إرهابية ولم يتعرضوا لدعاية متطرفة في المساجد، ونفذوا العمليات بواسطة أسلحة متوفرة لديهم، مثل سكاكين المطبخ والمقصات، وبواسطة سياراتهم الخاصة.

وفي حينه، مثلما هي الحال الآن، تقرر تعزيز الشرطة بمئات جنود الجيش الإسرائيلي من وحدات خاصة بحيث يتجولون في الشوارع في محاولة لإحباط تنفيذ عمليات، كخطوة سريعة لإعادة الشعور بالأمن في أوساط المواطنين.

في 22 تشرين الأول 2015، في إطار هذه النشاطات، كان جنديان من وحدة مختارة ينويان الصعود في حافلة داخل القدس في مهمة حماية. في تلك الفترة، لاحظا شخصاً مشبوهاً ينزل من الحافلة. وبعد نقاش فيما بينهما، تولد لديهما شك بأن الشخص مخرب. أطلق أحد الجنود النار عليه، وقتل على الفور. بعد فحص أولي، تبين أن الأمر يتعلق بمواطن إسرائيلي اسمه سمحا حودادتوف، وهو مهاجر من جورجيا، خدم في "الناحل" الأصولي وعانى من إعاقة في الكلام.

هذا الحادث عاد إلى ذاكرة الضباط الكبار في الجيش الإسرائيلي الذين خدموا في تلك الفترة، عندما شاهدوا في الأيام الأخيرة سلوكاً غير مسؤول، حسب رأيهم، لقوات الشرطة والجيش الإسرائيلي و"الشاباك" في شوارع تل أبيب أثناء مطاردة المخرب الذي نفذ العملية.

"حقيقة أننا أنهينا هذه الحادثة بدون قتلى بنيران قواتنا، فهذا من حسن حظنا وليس لشيء آخر"، قال للصحيفة مصدر أمني رفيع شارك في نشاطات تل أبيب. "لا أحد يعرف ما الذي يحدث هناك. جنود ومواطنون كانوا يركضون ويحملون السلاح إلى بيوت السكان. يركضون مسلحين وراء مدني بين الأزقة دون أن يعرف أحد عن الآخر. كان هذا إهانة من ناحية تنفيذية ومن كل ناحية أخرى".

بعد بضعة أشهر على إطلاق النار على حودادتوف، نفذ المخرب نشأت ملحم عملية إطلاق النار في ديزنغوف في تل أبيب. في حينه، بدأ يركض في شوارع تل أبيب رجال أمن مسلحون بصورة عرضت حياة المواطنين للخطر. بعد هذه الأحداث، بدأ عمل طاقم مشترك لجميع الجهات الأمنية بقيادة قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي، الذي كان من شأنه صياغة إجراءات واضحة لربط قوات الشرطة والجيش بالمجال المدني.

تم تحديد التعليمات طبقاً لقانون الصلاحيات في حدث طوارئ مدني ومساعدة الجيش الإسرائيلي في حماية المواطنين. حسب القانون في إسرائيل، فإن الحدث الذي يجري داخل أراضي إسرائيل ويكون مطلوباً فيه تدخل الجيش الإسرائيلي سيكون ذلك تحت المسؤولية القيادية لضابط الشرطة الأعلى في المنطق، قائد لواء أو قائد المنطقة. وفي ظروف محددة وفي حالة عدم استطاعة الشرطة تنفيذ المهمة مثلما في أحداث الكوارث الطبيعية والحرب، فإن المستوى السياسي مخول بنقل المسؤولية إلى جهة عسكرية. ولكن عملية مثل التي حدثت في تل أبيب لا تحتاج مثل هذه الخطوة المتطرفة، لذلك كانت المهمة تحت مسؤولية لواء شرطة تل أبيب، حيث قائد اللواء وقائد المنطقة هما قادة الحدث. "لقد تم وضع قواعد عمل واضحة في حالات كهذه"، قال مصدر أمني سابق كان عضواً في الطاقم الذي تم تشكيله لوضع قواعد العمل. "هناك تقسيم منظم وواضح للوظائف، الأمر الذي لم يكن في هذه الحادثة".

في شرطة إسرائيل والجيش الإسرائيلي، يدعي الآن ضباط كبار بأن كمية قوات الجيش و"الشاباك" والشرطة التي وصلت إلى ساحة العملية كانت كبيرة إلى درجة غير ضرورية وبصورة صعبت على النشاطات. جنود من وحدات خاصة تم استدعاؤهم إلى المكان وصلوا مباشرة إلى ساحة العملية، خلافاً للإجراءات التي تقول إنه يجب استدعاء القوات التي هي ليست جزءاً من الشرطة إلى نقطة استعداد بعيدة، وإعطاء المشاركين إحاطة حول الحادثة، وأن يضاف إلى كل قوة خارجية ضابط شرطة يعمل كرجل اتصال مع القيادة التي تدير الحدث.

"لا يمكنهم أن يكونوا مستقلين على الأرض"، قال المصدر نفسه. "يجب إعطاء تعليمات لهم وإرسالهم لتنفيذ مهمة واضحة. يجب الحرص على أن يكون لديهم زي عسكري وعلامات تشخيص معروفة للجميع، هناك إجراءات ربط واضحة. ما الذي كان سيحدث لو وصل جندي معه سلاح مع قذيفة إلى ساحة العملية؟ هل يمكن الاعتماد على مقاتل دورية يعتقد أنه كان يدخل إلى مستودع ألا يقرر إطلاق قذيفة؟

ما حدث في تل أبيب يجب أن يحقق فيه، لأننا ما نزال في ذروة الإرهاب هذه وقد يكون هناك حادث مشابه بعد ساعة".

مصدر عسكري كبير شارك في إدارة الحدث في تل أبيب، وصف الخطر في وضع يقوم فيه أشخاص مسلحون بملابس مدنية بالبحث عن مطلوب مسلح بملابس مدنية: "يعيش في هذه المنطقة جزء من الجنود الشباب في الخدمة الدائمة من الجيش و"الشاباك" الذين يذهبون للدراسة"، قال المصدر. "خلال دقائق، خرج مئات الجنود في الخدمة الدائمة والجنود الذين يعيشون في المنطقة من بيوتهم بملابس مدنية حاملين السلاح وبدأوا يركضون في الساحات لإطلاق النار على المخرب. حتى ذلك الوقت، لم يعرف أحد كيف كان شكل المخرب. بحث الجميع عن شخص بملابس مدنية يحمل مسدساً في الوقت الذي كان يتجول في تلك المنطقة مئات الأشخاص الذين يستجيبون لهذا الوصف.

الخطأ في التشخيص ليس هو الخطر الوحيد. "الحديث هنا يدور عن مواطنين وأطفال في المنطقة. تعالوا نتخيل وضعاً يشخص فيه الجنود مخرباً يقف في منتصف شارع ديزنغوف، ماذا سيحدث عندها؟ سيطلقون النار في الشارع؟ من الذي سيطلق النار؟ كم شخصاً سيطلق النار؟ ماذا سيطلقون؟ لا أحد يعرف من يطلق على من، وهذا الحدث قد ينتهي بعشرات القتلى والمصابين"، قال ضابط سابق في الشرطة كان مشاركاً في كتابة برامج عملياتية مشتركة للشرطة والجيش.

الانتقاد في الجيش الإسرائيلي موجه إلى المستوى السياسي الذي ضغط على تعزيز قوات الشرطة و"الشاباك" في محاولة بث للجمهور بأن الحدث تحت السيطرة. وحسب أقوال جهات عليا في شرطة إسرائيل، ليست الشرطة هي التي طلبت التعزيز من الجنود لصالح ملاحقة المخرب. كان في الساحة مئات رجال الشرطة وجنود وحدة حرس الحدود الخاصة ووحدات شرطة خاصة أخرى، بمساعدة جنود حرس الحدود الذين يعرفون التصرف عملياً في المجال المدني. كان هدف التعزيز، حسب هذه المصادر، إظهار حضور زائد وليس إلقاء القبض على المخرب.

"بدلاً من ملاحقة المخرب، نشأ وضع انتقل فيه جل الاهتمام إلى محاولة السيطرة على القوات التي تدفقت إلى هناك"، قال ضابط كبير في الشرطة. "جنود بدون تجربة في المجال المدني عملوا هناك مع ضباطهم الذين هم في جيل لا يزيد على 24 – 25 سنة، والذين هم أنفسهم ليست لديهم تجربة. قرار التعزيز، كم وكيف، يجب أن يبقى في يد شرطة إسرائيل. ومحظور أن تكون هناك اعتبارات أخرى أثناء النشاطات العملياتية، خصوصاً أثناء محاولة إلقاء القبض على مخرب مسلح يركض في مركز المدينة".

"لم يتم إلقاء القبض على المخرب خلال دقائق، وكان واضحاً أن الحدث سيستمر طوال الليل وربما لأيام"، قال للصحيفة ضابط رفيع في جهاز الأمن قاد عمليات كبيرة لإحباط تنفيذ عمليات إرهابية داخل إسرائيل وخارجها. "كان يجب في لحظة معينة تجميد الوضع وإعطاء الأوامر لجميع الأطر بأن يرتدوا الزي الرسمي ووضع علامات فارقة. قبّعة الشرطة غير كافية، حتى المخرب يمكنه شراؤها من البسطة. يجب أن تكون هناك تعليمات واضحة بأن من لا يرتدي الزي العسكري عليه مغادرة المنطقة. وكل رجال الأمن الذين صادف وجودهم هناك أن يؤمروا بالعودة إلى البيوت".

ضابط في وحدة خاصة ويعمل بصورة سرية في المجال المدني تطرق للتغطية الإعلامية التي أدت إلى انتقادات. حسب أقواله، كشف المقاتلين ليس ذنب المراسلين. "لا يمكن إلقاء المسؤولية على مراسل بعينه. يحضرون وحدات خاصة ومستعربين وجنوداً، الذين إذا كشفنا عن هويتهم قد تكون هناك مشكلة، لا أحد أمرهم أن يأتوا وهم يضعون الأقنعة على وجوههم أو يحاولون إخفاء وجوههم بطريقة معينة. الجميع الآن ينتقدون وسائل الإعلام، وربما في ذلك الكثير من الحق. ولكن عندما تصل إلى منطقة في مركز تل أبيب فستعرف أن كل ولد عمره 13 سنة يمكنه التصوير وبثه عبر "تك توك". عندما تدخل إلى هناك جنوداً محظوراً كشفهم، فالمسؤولية مسؤوليتك".

التعاون بين الأجهزة الأمنية في إسرائيل، لا سيما بين الجيش والشرطة، موضوع طرح أكثر من مرة في تقارير مراقب الدولة. في جميع التقارير التي فحصت أحداثاً كان المطلوب من الجهتين العمل معاً، مثل كارثة الحريق في الكرمل والاستعداد لكارثة طبيعية أو خروقات كبيرة للنظام، تم توجيه الانتقاد بسبب عدم التنسيق بينهما. في التقرير الذي فحص سلوك جهاز الإنقاذ في كارثة الكرمل، كتب أنه "لم نجد أن الشرطة والجيش قد نفذا تقديراً مشتركاً للوضع لكل الأجهزة المشاركة في معالجة الحدث". وثمة أخطاء كانت في موضوع وسائل الإعلام في الوقت الحقيقي بين القوات المختلفة. وأشار المراقب إلى متخذي القرارات بوجوب إقامة "منظومة راديو وطنية مشتركة وموحدة لجميع جهات الطوارئ والانتقاد، التي تسمح بالاتصال المستمر بين الأجهزة في حالة الطوارئ وفي حالة كارثة عامة، دون الاعتماد على منظومات اتصال شركات الهواتف المحمولة. ولكن هذا الدرس لم يطبق حتى الآن".

"كان يصعب فهم من هم في منطقة الحدث، وكم هي الساحات وما الوضع على الأرض"، قال للصحيفة مصدر طبي كبير كان في ساحة الحدث. "كان هناك الكثير من التقارير التي لم تكن صحيحة، والكثير من الشائعات، ولم يكن بالإمكان معرفة الصحيح من غيره. الجهات الطبية ركضت بين نداء ونداء، ولم يتم

إطلاعها على التحديثات إزاء جميع القوات التي عملت. كان هذا حدثاً غير بسيط بالمطلق، وعلينا أن ندرك بأنه أمر قد يكلفنا حياة البشر. كان من الصعب في هذا الوضع الوصول إلى المصابين في وقت حاسم وإنقاذهم".

ينوي الجيش الإسرائيلي والشرطة تشكيل طاقم مشترك بحيث يفحص سلوك القوات وأداء القيادة العليا في الحدث. تقرر إعادة فحص أي القوات يمكنها الوصول إلى حدث أمني في الساحة المدنية، وهل يمكن السماح للجنود بالعمل بصورة عملياتية في منطقة مدنية مأهولة، وكيف يمكن جسر الفجوة بين قدرة جندي تم إعداده لمواجهة عدو في ميدان معركة، ووضع سيعمل فيه أمام مخرب في محيط مدني.

* * *

تقارير

"هآرتس": من شأنهم أن يردوا بإطلاق الصواريخ... في غزة سيجدون صعوبة في ضبط النفس إزاء تزايد القتلى في الضفة

بقلم :عاموس هرئيل

ترجمة: مركز أطلس للشؤون الاسرائيلية

موجة الارهاب ما زالت في الذروة، حتى لو سجلت الآن فترة استراحة من العمليات في مراكز المدن منذ عملية إطلاق النار في تل ابيب في يوم الخميس الماضي. الجيش الاسرائيلي يواصل نشاط موسع في منطقة جنين، الذي يكتنفه احتكاك مع فلسطينيين مسلحين. في نفس الوقت تحدث كل يوم محاولات لتنفيذ عمليات في ارجاء الضفة. التوتر الامني يمكن أن يستمر حتى عيد الفصح في الاسبوع القادم، حيث في الخلفية هناك محفزات محتملة لاشتعال أكبر، مواجهات في القدس أو قرار للجهاد الاسلامي بإطلاق الصواريخ من القطاع على الاراضي الاسرائيلية ردا على القتلى الفلسطينيين في مواجهات في الضفة.

مجموعة احداث الايام الاخيرة تدلل على الوتيرة المتزايدة للأحداث، في مغارة الماكفيلا في الخليل اطلق رجال شرطة النار على فلسطينية وقتلوها بعد أن طعنت شرطي واصابته اصابة طفيفة؛ في قرية حوسان في غرب بيت لحم قتل الجنود بالنار فلسطينية عجوز، التي حسب قولهم "اقتربت منهم بصورة مشبوهة"؛ قرب عسقلان اطلق قائد لواء في الجيش النار على شخص اختطف السلاح من جندية وتبين فيما بعد أنه يهودي هرب من مستشفى للأمراض النفسية؛ في جنوب بيت لحم قتل فلسطيني القى زجاجة حارقة؛ في

جنين اطلق الجنود النار على سيارة كان فيها اثنان من اخوة المخرب الذي نفذ العملية في تل ابيب، الاخوان هربا ولكن راكب الدراجة الفلسطيني الذي اطلق النار على القوات الاسرائيلية اطلقت النار عليه وقتل؛ في نابلس قام فلسطينيون بأعمال شغب حيث احرقوا وتسببوا بأضرار بقبر يوسف، اسرائيليان حاولا التسلل الى القبر واطلقت النار عليهما وأصيبا اصابة طفيفة من قبل الفلسطينيين. هذا هو الحصاد الدموي الذي بلغ خمسة قتلى خلال 48 ساعة تقريبا.

في معظم هذه الاحداث ما زال المشاركون فيها هم افراد، يعملون بشكل عام ايضا بتأثير ظروف شخصية صعبة أو خلايا محلية صغيرة. ولكن التنظيمات الفلسطينية الآن تنتظر وراء الزاوية. من الواضح لأجهزة الامن الاسرائيلية أن العمليات المتواترة في منطقة جنين، التي خرج منها المخربون في ثلاث عمليات من العمليات الخمسة المركزية، ستجذب الى المدينة، لا سيما لمخيم اللاجئين، مقاومة مسلحة من جانب نشطاء المنظمات. الجهاد الاسلامي هو التنظيم العسكري الاقوى في المنطقة، لكن هناك منافسة، الى تجانب التعاون، ايضا مع حماس ومع الذراع العسكري لفتح.

في تقديرات الوضع التي تجرى في القيادة الامنية العليا قيل إن العمليات في جنين في الفترة القريبة القادمة تقتضي تعامل لطيف. مخيم اللاجئين بشكل خاص هو رمز للمقاومة الفلسطينية ويوجد لقيادات التنظيمات مصلحة في التصادم فيه مع الجيش الاسرائيلي بصورة تذكر بالعملية التي وقعت في عملية "السور الواقي" قبل عشرين سنة بالضبط. السلطة الفلسطينية توجد لها مشكلة سيطرة متواصلة في شمال الضفة، لا سيما في مخيم جنين للاجئين وفي منطقة نابلس. منذ سنوات تجد الاجهزة الامنية الفلسطينية صعوبة في العمل هناك خوفا من مواجهة مع نشطاء مسلحين. قبل بضعة أشهر تم التنسيق لعملية للأجهزة في جنين بدعم من اسرائيل، لكن نجاحها كان جزئي فقط. في شهر شباط، للمرة الاولى منذ نصف سنة، عادت قوات الجيش الاسرائيلي الى عمليات الاعتقال في المخيم. الآن حجم ووتيرة العمليات أكبر. هذا يحدث لأنه بقيت للجيش اهداف، تطرح اسماء المزيد من النشطاء على اعتبار أنهم يعملون في تخطيط العمليات، ايضا لأن اسرائيل وجدت لنفسها ساحة يمكنها فيها التصادم مع الفلسطينيين. في بداية موجة العمليات تولدت خيبة أمل في جهاز الامن في اعقاب غياب اهداف للضرب؛ كون المخربين الاخيرين من منطقة جنين خلق لإسرائيل والشاباك عنوان للرد.

المشكلة التي هي في طور الامكان تتعلق بتداعيات عدد القتلى الفلسطينيين، الذي تقريبا الجمهور الاسرائيلي لا يعرفه. موت النشطاء المسلحين في جنين يعزز روح المقاومة ويوسع دائرة الثأر، هذا هو

السبب الذي من اجله طلب وزير الدفاع، بني غانتس، التركيز على احباط تنفيذ العمليات وليس الانجرار الى عمليات استعراضية التي يمكن أن تصعب الاجواء دون أن تكون حاجة لذلك. تركز العمليات في جنين يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف الى عملية اوسع واطول في المدينة وفي محيطها. في جهاز الامن كانوا يفضلون حدوث ذلك بعد انتهاء شهر رمضان، لكن ربما أن استمرار المواجهات سيسرع بدايتها.

في نفس الوقت، في اسرائيل ينظرون بقلق الى ساحتين. الاولى هي القدس التي فيها يتم في هذه الاثناء الحفاظ على الهدوء النسبي، بفضل التعامل الحذر والمسؤول حتى الآن من قبل شرطة اللواء. الثانية هي قطاع غزة، في السابق اعتاد الجهاد الاسلامي على الرد على قتل نشطائه في جنين ونابلس بإطلاق الصواريخ من القطاع على اسرائيل. في هذه الاثناء يبدو أن حماس تستخدم ضغط كبير على الجهاد في غزة من اجل تجنب انضمامه للمعركة. رئيس حماس في غزة، يحيى السنوار، يتحدث بين حين وآخر مع الامين العام للجهاد زياد نخالة الموجود في بيروت. وحتى الآن كلما ازداد عدد القتلى في الضفة فمن المرجح أن حماس ستجد صعوبة في مواجهة سياسة الاحتواء ومن شأنها أن تطلق العنان للجهاد أو حتى لنشطائها وتسمح لهم بإطلاق الصواريخ.

رغم العمليات إلا أن الجيش والشباك لم يغيروا توصياتهم للمستوى السياسي بعدم منع دخول العمال الفلسطينيين الى داخل الخط الاخضر (حتى لو كان من المرجح أن يفرض اغلاق في فترة عيد الفصح). الادعاء الرئيسي هو أنه في هذه الاثناء الجمهور الفلسطيني الواسع لم ينجر الى داخل موجة العمليات، وأن الوقف القسري للعمل في اسرائيل فقط سيدفع الكثير من الاشخاص الى العنف. في المقابل، بعد سنوات من التأجيل والتملص، بدأ جهاز الامن بمعالجة ترميم جدار الفصل في خط التماس. الكابينت صادق في يوم الاحد الماضي على خطة لإصلاح الجدار في المنطقة بين سالم في جنين وبين بت حيفر بتكلفة 360 مليون شيكل.

الهدف هو اقامة جدار، الذي في جزء منه يعتمد على جدار اسمنتي مرتفع بطول 40 كم. وليس بالصدفة أن هذا هو المقطع الاول في الضفة الذي بدأ العمل فيه في صيف 2002 بعد عملية السور الواقي. الاهمال الطويل والتخريب المتعمد من قبل عمال فلسطينيين ارادوا الدخول الى اسرائيل بدون تصاريح جعلت الجدار لا يؤدي الغرض منه. لم يتقرر بعد إذا كان سيتم اغلاق الفتحات الواسعة التي لم تغلق في أي يوم في جنوب الضفة وفي صحراء يهودا. مشروع الجدار يظهر الآن مثل مشروع أبدي، الذي لن يتم الاعلان عن نقطة نهايته.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": شاكيد: أيمن عودة يحرض على العنف والإئتلاف لن يقبل به أبدا كشريك

تعليقا على التصريحات المثيرة للجدل التي أدلى بها رئيس "القائمة المشتركة" أيمن عودة، استبعدت وزيرة الداخلية أييليت شاكيد يوم الاثنين اي احتمال لشراكة بين الإئتلاف المتذبذب وحزب عودة.

كان عودة قد قال في وقت سابق إن مواطني إسرائيل العرب الذين يخدمون في قوات الأمن في القدس الشرقية "يسيئون" لشعبهم ودعاهم إلى إلقاء سلاحهم وترك الخدمة، كما أعرب عن أمله برؤية أعلام فلسطين فوق أسوار القدس. وقالت شاكيد في تغريدة إن "أيمن عودة يحرض ضد دولة إسرائيل ومؤسساتها. لن نعقد اتفاقات معه. مكانه خارج الكنيست الإسرائيلي".

تصريحات عودة أشارت على وجه التحديد إلى العرب الذين يخدمون في الضفة الغربية والقدس الشرقية، اللتين شهدتا توترات عالية في الأسابيع الأخيرة، وليس للذين يخدمون في سلك الشرطة داخل حدود ما قبل عام 1967.

وقال نائب وزيرة الاقتصاد، يائير غولان، أيضا إن تصريحات عودة تعني أن القائمة المشتركة لن تكون قادرة على الانضمام للحكومة. وقال غولان: "كانت هنا فرصة لتوسيع التمثيل العربي في الحكومة، لكن ما قاله يغلق الباب في هذا الشأن"؛ أشارت تعليقات شاكيد وغولان إلى تكهنات بأن الحكومة قد تعتمد على حزب عودة للحصول على الدعم بعد أن فقدت أغلبيتها في الكنيست الأسبوع الماضي مع انشقاق عضو الكنيست عن يمينا عيديت سيلمان عن الإئتلاف. شاكيد هي واحدة من عدد من نواب يمينا الذين يشاع أيضا بأنهم يفكرون في الاستقالة.

مع انسحاب سيلمان من الإئتلاف ولكن ليس من الكنيست، فإن لدى حكومة رئيس الوزراء نفتالي بينيت 60 مقعدا من أصل 120. مسارات الإئتلاف والكنيست للمضي قدما لم تتضح بعد، حيث ينظر إلى انتخابات جديدة على أنها النتيجة الأكثر ترجيحا، لكن الجدول الزمني لا يزال غير مؤكد.

جاءت الإدانات بعد أن قال عودة، في مقطع فيديو نُشر من أمام باب العامود بالبلدة القديمة في القدس يوم الأحد بمناسبة شهر رمضان، إنه "من العار" أن يخدم مواطنو إسرائيل العرب في قوات الأمن الإسرائيلية.وقال عودة في مقطع فيديو تم نشره على موقع "فيسبوك": "في الفترة الأخيرة التقيت عدة مجموعات من القدس العربية المحتلة، وقالوا لي إن شبابا عربا فلسطينيين من حملة الجنسية

الإسرائيلية يعتدون عليهم أو يسيئون. يهمني أن أقول لكم من هنا، من باب العامود، إنه من العار أن يقبل أي شاب، أو أن يقبل أهل أي شاب أن ينخرط أي شاب من شبابنا ضمن ما يُسمى بقوات الأمن."

باب العامود كان مسرحا لاشتباكات شبه يومية بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية منذ بداية شهر رمضان.وقال عودة إن مواطني إسرائيل العرب الذين ينخرطون في القوات الإسرائيلية ينضمون إلى قوة "تسيء لشعبنا، تسيء لأهالينا، تسيء لمن يذهب ويريد أن يصلي في المسجد الأقصى المبارك"؛ تابع قائلا: "موقفنا التاريخي هو أن نكون مع شعبنا المظلوم من أجل انهاء هذا الاحتلال المجرم، من أجل أن تقوم دولة فلسطين وأن تعلق أعلام فلسطين على أسوار القدس هنا."

أثارت تصريحاته حفيظة الكثيرين وأفادت تقارير إعلامية عبرية إن الشرطة طلبت من النائبة العامة إبداء رأي حول ما إذا كانت تصريحاته تبرر فتح تحقيق ضده في التحريض على العنف. وجاءت تصريحاته في الوقت الذي تواجه فيه اسرائيل موجة دامية من الهجمات.

من بين قتلى الهجمات الشرطي العربي أمير خوري، الذي وُصف بأنه بطل إسرائيل بعد أن قُتل خلال تبادل لإطلاق النار مع مسلح فلسطيني نفذ هجوم إطلاق نار في بني براك.

يوم الإثنين، انتقد وزير الأمن الداخلي عومر بارليف، المسؤول عن الشرطة، "التصريح الشائن والخطير وغير المسؤول" للنائب من القائمة المشتركة. وقال بارليف إن "خدمة الإسرائيليين العرب في الشرطة هي رمز على التعايش والاندماج. المرحوم أمير هو بطل إسرائيلي. لقد كان إسرائيليا عربيا. إن أمير هو مثال على التعايش والاندماج". وأضاف إن "أفراد الشرطة من المجتمع العربي جزء منهم من الشرطة في الحرب ضد الجريمة والإرهاب".

وكتب وزير المالية السابق يسرائيل كاتس في تغريدة على توتير: "دعوة أيمن عودة لأفراد الشرطة المسلمين إلى إلقاء سلاحهم، في وقت تخوض فيه إسرائيل معركة ضد الإرهاب من الداخل والخارج، هي تحريض خطير قد يؤدي إلى العنف ضد الشرطيين ويمس بأمن الدولة. إن مكان عودة ليس في الكنيست بل في السجن".

وعلق وزير الأمن الداخلي السابق من الليكود، أمير أوحانا، على أقوال عودة قائلا: "في عالم عادل، سيتم اعتقال هذا الرجل الليلة وإجراء محاكمة سريعة له".

* * *

"هآرتس": موجة عنف إسرائيلية تتخطى القدس.. لكن التوترات ما زالت ظاهرة

بقلم أنشل بفيفر

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أربع هجمات أسفرت عن مقتل 14 شخصاً في غضون 15 يوماً هي بالفعل موجة من الهجمات النضالية تراها من خلال وسائل الإعلام و"النفسية الإسرائيلية"، لكن حتى الآن، لا تزال الموجة تتحدى الوصف الواضح، فلا توجد علاقة تنظيمية واضحة بين الهجمات، ولا حتى دافع مشترك واضح، كيف سيتم تذكره سيكون له علاقة كبيرة بكيفية استمراره؛ وما إذا كان سيتلاشى أو يتصاعد.

جيش العدو، كما هو الحال دائماً، لديه بالفعل اسم لهجومه المضاد، عملية "كاسر الأمواج" ولكن في هذه المرحلة لا يبدو أن هذه ستكون واحدة من تلك الفترات التي تم تحديدها في أذهان "الإسرائيليين" من قبل "الرد الإسرائيلي"، لا يزال المدنيون وقوات الأمن على حد سواء يحاولون معرفة ما يفعله الطرف الآخر وينتظرون.

في الوقت الحالي، على الأقل حتى الحادثة الكبيرة التالية، سيكون إطلاق النار في شارع ديزنغوف في "تل أبيب" هو الحدث المحدد، وحتى الحدث الأيقوني لهذه الموجة، قُتل المزيد من الأشخاص في كل من الهجومين الآخرين، في بئر السبع وبني براك، لكن مع الاحترام الكامل لعاصمة النقب ومركز المجتمع الحريدي، مطاعم وبارات ديزنغوف في مساء الخميس مكان لشراء الثقافة الإسرائيلية السائدة، لم يكن من قبيل المصادفة أن لحظة بدء إطلاق النار، كان المراسلون من كل مؤسسة إخبارية تقريباً في الموقع بالفعل.

"تل أبيب" ليست "عاصمة الكيان" رسمياً أو حتى أكبر مدنها، ولكنها المكان الذي توجد فيه معظم المكاتب الإعلامية الرئيسية والمقرات العسكرية، رئيس الوزراء نفتالي بينت كان في كيريا، عندما وقع الهجوم، مثل معظم السياسيين، يقضي يوماً واحداً على الأقل في الأسبوع – عادةً يوم الخميس، عندما لا يكون الكنيست منعقداً – في مكتب "تل أبيب"، لذلك عندما يكون مطلق النار طليقاً في وسط "تل أبيب" لأكثر من ثماني ساعات، ويشل المدينة في الليلة التي تبدأ في عطلة نهاية الأسبوع، يتردد صداها حتى بالنسبة لغالبية "الإسرائيليين" الذين لا يعيشون هناك، ما لم تظهر المزيد من المشاهد المذهلة، فإن مشهد المئات

من ضباط الشرطة وأفراد القوات الخاصة، محاطين بأطقم الكاميرات، وهم يركضون بشكل محموم بالبنادق على أهبة الاستعداد، في مثل هذا الشارع المألوف، هو ما نتذكره من هذه الفترة.

لكن على مدار الأسابيع والأشهر الماضية، عندما كان رؤساء الأمن والاستخبارات يستعدون لما كانوا يخشون أن يكون شهر رمضان عاصفاً، والذي يتزامن هذا العام مع عيد الفصح ويوم ذكرى "المحرقة الإسرائيلية"، لم يكن الأمر كذلك بالتأكيد، ما كانوا يفكرون به هو ديزنغوف.

كانوا يفكرون في مكان يعد مركزاً مختلفاً للحياة الليلية، مركز ينبض بالحياة فقط في أمسيات رمضان، وبالتالي فهو أقل شهرة لدى معظم "الإسرائيليين."

كانت الساحة الواقعة خارج باب العامود في البلدة القديمة بالقدس النقطة المحورية لموجة العنف في العام الماضي، والتي بدأت باشتباكات بين الشرطة والشبان الفلسطينيين في القدس الشرقية وبحلول نهاية شهر رمضان تصاعدت إلى 11 يوماً من القتال مع حماس في قطاع غزة، وأعمال شغب واسعة النطاق في المدن المختلطة بين اليهود والعرب في "إسرائيل."

باب العامود، باعتباره أحد نقاط الوصول الرئيسية للأشخاص الذين يمشون إلى المسجد الأقصى في الحرم القدسي أو تحت الحائط الغربي، بالإضافة إلى كونهم على الجانب الآخر مباشرة من المركز التجاري في القدس الشرقية، ستكون دائماً نقطة مضيئة عندما اشتعلت التوترات في العاصمة.

حتى الآن هذا العام، بعد أسبوع واحد من مرور أول أسبوع كامل من رمضان، ظل الوضع هادئاً نسبياً، يمكنك شم رائحة الفرق حرفياً من العام الماضي، الرائحة الكريهة لسائل "الظربان" الفاسد الذي رشته عربات مكافحة الشغب التابعة للشرطة بخراطيم المياه على المتظاهرين، واختلطت مع الرائحة الغامرة لأكوام ضخمة من روث الخيول التي خلفتها شرطة الخيول، والتي احتفلت بشهر رمضان العام الماضي، وقد تم استبدالها في المساء بعد حلول شهر رمضان، بسرعة عن طريق دخان الشيشة الحلو من عشرات مقاهي الرصيف.

سيارات مكافحة الشغب وخيول الشرطة موجودة الآن على مسافة، وقد غيرت شرطة القدس، التي ارتكبت العام الماضي خطأً أساسياً بمحاولة نصب سياج في ساحة باب العامود، تكتيكاتها، لا توجد أسوار، ولا للقوات المتنقلة نسبياً (على الأقل مقارنة بعام 2021) في معدات مكافحة الشغب، والتي

تتفاعل إلى حد كبير فقط مع الاستفزازات المباشرة عند إلقاء زجاجة أو حجر عليها، وعندما ينتقلون ويقومون باعتقال، لا يكون هناك اندفاع من الشباب الفلسطيني المتشوق للقتال.

يقول أحد أصحاب الكشك الفلسطينيين": كأن الناس قرروا أننا نريد أن يكون هذا الرمضان سلمياً، لذلك عندما يقوم عدد قليل من مثيري الشغب برمي الزجاجة، لا يحصلون على الدعم نفسه الذي حصلوا عليه العام الماضي، من المفيد بالطبع أن تتصرف الشرطة بشكل مختلف."

ويساعد ذلك على تعليق أحد مصادر التوتر الرئيسية في العام الماضي، عمليات الإخلاء الوشيك للعائلات الفلسطينية في الشيخ جراح المجاورة، إلى أجل غير مسمى الشهر الماضي من قبل محكمة العدل العليا.

ربما يكون أحد العناصر المفاجئة في انتشار الشرطة حول باب العامود هو شيء تلاحظه إذا وصلت عن طريق عبور خط وقف إطلاق النار القديم غير المرئي الذي كان يقسم القدس الشرقية والغربية من عام 1948 حتى عام 1967، لا يوجد وجود للشرطة هناك "لحماية" الأحياء يهودية، رغم كل التوترات في القدس الشرقية، ليس هناك توقع بأن مهاجم فلسطيني سوف يعبر، في النهاية يتعلق الأمر بحروب النفوذ في أجزاء من المدينة يعتبرها الفلسطينيون "ملكهم" – مثل باب العامود والأقصى (التي ظلت هادئة حتى الآن في رمضان)، ولكن لا يوجد توتر حقيقي بين جانبي مدينة.

في الواقع يتنقل الشباب الفلسطينيون باستمرار ذهاباً وإياباً للعمل، بما في ذلك العديد من راكبي الدراجات البخارية الذين يرتدون سترات زرقاء وبرتقالية، ويقدمون وجبات الطعام في جميع أنحاء المدينة، مشهد كان حتى وقت قريب جداً أكثر انتشاراً في تل أبيب.

يقول أحدهم": معظم عمال التوصيل الموجودون الآن في القدس الغربية يأتون من القدس الشرقية، لكننا نقوم بتوصيل الطلبات من المطاعم اليهودية إلى الفلسطينيين في القدس الشرقية أيضاً خلال شهر رمضان، لا يزال لدى معظم العائلات بالطبع وجبة إفطار تقليدية مطبوخة في المنزل لتناول الإفطار، ولكن ستندهش من عدد الأشخاص الذين يرغبون في طلبها."

المشهد لا يزال بعيداً عن كونه شاعرياً، لا تزال هناك اعتقالات كل ليلة واشتباكات عرضية، عندما زار وزير خارجية العدو "يائير لبيد" الشرطة في باب العامود ليلة الأحد الماضي، كان هناك تضخم في الغضب، وبدا للحظة أن الأمور ستخرج عن السيطرة، لكن في الوقت الحالي على الأقل، لم يعد الغضب موجوداً وقد تعلمت الشرطة الدرس، هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يبدأ مرة أخرى، لذا فإن رمضان هذا العام،

الذي لا يزال أمامه ثلاثة أسابيع، سينتهي به الحال مثل العام الماضي، وأن أي شيء في أي لحظة يمكن أن يحدث ذلك ومن أي اتجاه، حتى من شارع ديزنغوف في "تل أبيب".